

د. مظهر محمد صالح *: الامتثال واسواق الصرف في العراق

تمهيد :

في تساؤل مهم مفاده: انه على الرغم من كل إجراءات الحكومة والبنك المركزي العراقي والتفاوض مع واشنطن.. فان عودة ارتفاع سعر الصرف ليبلغ 157,250 دينار لكل مئة دولار، لا تقارن بالسعر الرسمي البالغ 130,200 لكل مئة دولار ، فما هو سبب ذلك؟.. وهل الإجراءات كانت غير كافية لحل هذه الازمة؟ وكيف ممكن حلها؟

ان الاجابة على هذه التساؤلات المفصلية وبشكل تحليلي لظواهر الاقتصاد الكلي وسوق الصرف تقتضي تسليط الضوء على ما يأتي:

١- مازلت التحويلات بالعملة الاجنبية المتعلقة بتمويل الحساب الجاري لميزان المدفوعات ونقص (تجارة السلع والخدمات تحديدا) لم تتكيف بشكل كاف سواء من جانب بعض المصارف او زبائنها من المستوردين لضوابط منصة الامتثال compliance platform والآليات الجديدة للتحويل الخارجي بالسرعة المطلوبة ،وهي اجراءات ناظمة ذات حوكمة عالية جاءت بها منصة الامتثال ، خصوصا بعد ان اعتاد المتعاملون على التحويل الخارجي من المصارف والافراد وعلى مدى قرابة عشرين عامًا من التعاطي (الليبرالي) في التحويل الخارجي بدمج معاملات الحساب الجاري لمعاملات ميزان المدفوعات بالحساب الرأسمالي من ذلك الميزان .

في حين ان منصة الامتثال التي تشرف على تنظيم معاملات التحويل الخارجي قد كشفت مثل ذلك الادغام الخالي من الشفافية في طلب التحويلات الخارجية ولاسيما المبالغة في اسعار المستوردات او ضبابية بيان المستفيد الاخير .

٢- كما ان طريقة تمويل التجارة الحدودية بالدولار النقدي هي الاخرى والتي اعتادت عليها انماط واسعة من التجارات الصغيرة العابرة للحدود ،قد خضعت للقيود نفسه من خلال

أوراق في السياسة النقدية

منصة الامتثال المسماة fitr التي بدأ العمل بها في 20 شباط المنصرم (وهي منصة تسجيل الدولار النقدي (Financial Institutions transfers recording)

اذ كانت مبيعات الدولار النقدي سابقاً تغذي تبادلات تجارية حدودية واسعة قبل تشييد المنصة الرقمية لتلك المبيعات والتعرف ايضاً على المستفيد الاخير الشرعي للدولار النقدي . حيث اعتاد النمط التجاري الحدودي على تمويل السلع والخدمات العابرة للحدود نقداً (كأسلوب بدائي ولكن متسارع في تامين تمويل السلع الاستهلاكية السريعة الاستخدام كالخضر والفواكه وغيرها من السلع المجهزة من بلدان الجوار وعبر التجارة الحدودية) على الرغم من ان ضوابط التمويل المتاحة لا يمكنها تغطية الكثير عن طريق التحويلات عبر آليات منصة الامتثال التي اعتمدت في شهر تشرين الثاني 2022 لأسباب تتعلق بالمقاطعة الاقتصادية لمجموعة بلدان في منطقة الشرق الاوسط او بسبب التوترات الاقليمية وعوامل كثيرة لبعض البلدان الرئيسية المجاورة (المصدرة والمجهزة) للعراق بهذه السلع وهي عوامل مازالت تولد ضغطاً على السوق الموازية وبناء نظام سعريين للصرف . فضلاً عن استمرار التجارات الصغيرة التي تشكل 60% من اجمالي التجارة الخارجية للقطاع الاهلي ،باعتمادها اسلوب التمويل بالعملة الاجنبية خارج المنصة الحالية ، اذ مازالت السوق الموازية بالعملة الاجنبية (العابرة للمنصة المركزية للامتثال (Transient activity of foreign exchange platform)

تتولى تغذية تمويل التجارة الخارجية لصغار التجار بسعر الصرف الموازي والذي يقدره صناع السوق بان عملياتها اليومية هي ما بين 20-30 مليون دولار ، وهي اشبه بعمليات (رمادية) يتم تمويلها من السوق الموازي القائم خارج الحدود وبسعر صرف السوق الموازي للدولار.

كما تعد سوق التجارات الصغيرة من الاسواق الحساسة المساعدة على توليد التوقعات التضخمية inflation expectation ، ذلك من خلال فك مرساة سعر الصرف الرسمي inflation de anchoring . اي انها قوى سوق موازية تعمل بالضد من مرساة السياسة النقدية المثبتة لاستقرار المستوى العام للاسعار nominal anchor ذلك خارج اعتماد سعر الصرف الرسمي الثابت الذي تتداوله نافذة البنك المركزي العراقي حالياً .

أوراق في السياسة النقدية

٣- تعزز اسواق الصرف الموازية غالباً من ظاهرة استمرار ما يسمى بفخ السيولة بالعملة الاجنبية liquidity trap داخل الاقتصاد المحلي (المدولر) والذي يمثل واحدة من المسببات الارتجاعية feedback causality والتي يتنامى تأثيرها السالب على استقرار اسعار الصرف ضمن مضار الدولار ومشكلاتها. وهي ظاهرة تساعد في الوقت نفسه على ارتفاع سرعة تداول النقد بالدينار العراقي ومن ثم توليد حالة من عدم الاستقرار في دالة الطلب على النقود او سلوك الافراد النقدي ذلك تحت تأثير ما يسمى ب (سعر الفائدة الحقيقي الظلي shadow real interest rate) وهو السعر الذي يولده (فخ السيولة) بالعملة الاجنبية جراء تأثير فروقات سعر الصرف بتوليد الاضطراب في سلوك الطلب النقدي بالدينار. ونرى في تقلب دالة الطلب النقدي بالدينار العراقي تحت تأثير سعر الفائدة الحقيقي الظلي، قد يدفع الى تغيير الاهداف التشغيلية operational targets للسياسة النقدية ولاسيما رفع معدل فائدة السياسة النقدية policy rate الى متوسط يرتفع عن معدله السائد حالياً والبالغ بنحو 5% سنويا الى مستوى قياسي يؤثر في استقرار دالة الطلب النقدي للدينار.

٤- وعلى الرغم مما تقدم، فان الاجراءات المتعلقة بتدفق رؤوس الاموال خارج البلاد capital flight لم تتضح صورتها هي الاخرى بعد، وما زالت معاملاتها مرفوضة (عرفاً) على الرغم من الاتاحة القانونية التي وفرتها المادة 28 من قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 والتي تسمح بالتحويل الميسر غير المشروط للعملة الاجنبية. وان الرفض (العرفي) على مدى السنوات العشرين الماضية تقريباً قد شجع من ظاهرة هروب رؤوس الاموال عن طريق المخالفات التي كانت ترتكب من خلال معاملات الحساب الجاري لميزان المدفوعات (اي الاستيراد من السلع والخدمات) والتي تمثلت بشكلين من المخالفات، الاول: المبالغة بأسعار المواد المستوردة over price والثاني، ادغام طلبات المعاملات الراسمالية غير المسموحة عرفاً او حتى قانوناً بمعاملات الحساب الجاري لميزان المدفوعات (اي معاملات الاستيراد من السلع والخدمات) ذلك من دون معرفة المستفيد النهائي من التحويل الخارجي بغية عدم كشف ذلك الادغام ما تسبب بمشكلات مع دوائر الامتثال العالمية في الاستفسار عن مصير العملة الاجنبية المحولة الى

أوراق في السياسة النقدية

The last خارج البلاد والجهات المنتفعة منها فعلاً او ما يسمى بالمستفيد النهائي . beneficiary

5- ان تغيير عادات وانماط الاستيراد للسلع سريعة الاستهلاك ضمن ضوابط الامتثال في بلادنا (التي مازالت تستورد الصغيرة وغيرها عبر التجارة الحدودية) تقتضي بعض الوقت للتنظيم والتكيف على وفق نظام الامتثال الدولي ، وان حُزم البنك المركزي العراقي التي تطلق بغية تسهيل التحويل الخارجي تعمل على استقرار سوق الصرف ولاسيما تلك التي تلامس في البعض منها تحويلات الحساب المالي او الرأسمالي من التحويل الخارجي وبالحدود القانونية والمقبولة عرفاً كـشراء العقارات وغيرها ... كما ان تكيف المصارف المحلية لشروط وضوابط الامتثال العالمية مازالت في تحسن مستمر .

6- ختاماً ، ان ما يحصل من تقلبات في اسواق الصرف وتحديدًا في السوق الموازية للصرف هي ظاهرة مرحلية ستستمر قليلاً الى حين بلوغ الاستقرار الكلي و تقارب اسعار الصرف عند نقطة التوازن في الاسواق كافة . وان ما يحصل اليوم من فروقات في اسعار الصرف بين السعر المركزي والسعر الموازي ياتي تعبيراً عن مرحلة مؤقتة من مخاض التكيف للامتثال والانضباط والتي تقتضي بعض الوقت حتى تنتظم هذه الاسواق وتغادر نواقصها كاسواق كفاء efficient تتسم بالشفافية والكفاءة المعلوماتية.

(*) باحث اقتصادي اكاديمي والمستشار المالي لرئاسة الوزراء

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة الى المصدر. 3 اذار 2023